

العامل العسكري في العلاقات الاميركية - الاسرائيلية

مها بسطامي

الازمة الحادة التي شهدتها العلاقات الاميركية - الاسرائيلية خلال الاشهر الاخيرة الماضية وما تناقلته الصحافة الاميركية من معلومات عن قيام اسرائيل بنقل أسرار التقنية العسكرية الاميركية الى بعض دول العالم الثالث، كشفت، في الوقت عينه، أبعاداً خطيرة وهامة لشبكة العلاقات الصناعية والتجارية العسكرية التي أقامتها اسرائيل مع العديد من دول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بالإضافة الى التعاون الوثيق والمتشعب القائم بين المؤسستين العسكريتين في كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية.

وعلى الرغم من ان هذه المعلومات لم تكن، في نهاية الامر، مفاجأة بالنسبة للمراقب المتتبع لهذا النشاط الاسرائيلي، إلا ان استعداد واشنطن للكشف عن هذه المعلومات، بصورة علنية، والتلميح بإمكانية المزيد من التسريب لأجهزة الاعلام الاميركية، أحدث صدمة عميقة في الاوساط الاسرائيلية. ذلك ان النشاط الصناعي العسكري يشكّل عصب الاقتصاد الاسرائيلي، ويصل حجم مبيعات الاسلحة الاسرائيلية الى دول العالم الثالث حوالي ١,٥ مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل ٤٠ بالمئة من الصادرات الاسرائيلية، وهي تستند، في معظمها، الى التقنية الاميركية المتطورة^(١).

ومن شأن الكشف عن النشاط الاسرائيلي في مجال نقل التقنية الاميركية المتطورة الى دول العالم الثالث، التسبب في احراج الصناعة العسكرية الاسرائيلية تجاه مثيلاتها في الولايات المتحدة الاميركية التي ترى في صادرات الاسلحة الاسرائيلية منافساً خطيراً لها في الاسواق العالمية. ويأتي ذلك، أيضاً، في فترة تعاني فيها الصناعة الاميركية من أزمة اقتصادية عميقة وكساد في المبيعات.

ولدى التدقيق في هذه الازمة بين البلدين الحليفين على خلفية علاقة التحالف والتعاون الفريدة بينهما، لا بدّ من التساؤل عن حقيقة النشاط الاسرائيلي في مجال نقل التقنية الاميركية المتطورة وأبعاده وانجازاته، وحقيقة «الجهل» الاميركي بهذا النشاط المستمر منذ فترة طويلة تعود الى أوائل عقد السبعينات، وانعكاس هذه الازمة بكل أبعادها على جوهر العلاقة الوثيقة بين البلدين.

العامل الاميركي في الصناعة العسكرية الاسرائيلية

تعود بدايات التعاون العسكري بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية الى أوائل عقد الخمسينات عندما وقّع الجانبان، في العام ١٩٥٢، اتفاقية التعاون الدفاعي المتبادل (Mutual De-fence Assistance Agreement) التي نصّت، صراحة، على التزام اسرائيل بعدم استخدام الاسلحة الاميركية إلا في حالة الدفاع عن النفس، وذلك تمشياً مع القانون الاميركي المتعلق برقابة صادرات الاسلحة (Arms Export Control Act). وبقي حجم المساعدات العسكرية